

(الإصدار الثالث)

لمؤلفه د/ أبو فهر عامر أحمد الحسيني

أول كتاب علي الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها ، بكل من رواها من الصحابة ، بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلي أضعف الضعيف ، مع الحكم علي جميع الأحاديث

مع الإحصائية النهائية والأولي من نوعها بالعدد الكلي للأحاديث المروية ، ونسبة الصحيح والضعيف والمكذوب منها .

خلاصة 1350 مصدر حديثي مسند
وهي كل المصادر الحديثية المسندة الموجودة .

الكتاب مجاني لعموم الناس

ما زاد في الإصدار الثالث : إضافة زوائد (مسند الديلمي)

بعد صدور كتاب (الكامل في السُّنن) ظللت - وما زلت - أعمل علي الكتاب لمراجعته تصحيحا لخطأ وقع في كتابة كلمة أو سهوا في الحكم علي حديث أو إضافة لحديث وقفت عليه لم أكن أضفته ، إلي آخر هذه الأمور ، حتي يصير الكتاب مقاربا لاسمه ويكون كاملا في جمع الأحاديث النبوية كلها ،

وحين كنت أعمل علي الكتاب وصل عدد المصادر التي اعتمدت عليها قريبا من (1350) مصدر حديثي مسند ، إلا أني لم أكن وقفت علي كتاب (مسند الديلمي) لأبي منصور الديلمي ، والذي ذكرت المصادر أن عدد أحاديثه بلغ (17,000) أي سبعة عشر ألف حديث ،

وحتي الآن لم أقف علي الكتاب مخطوطا أو مطبوعا ، إلا أني آثرت العمل بطريقة أخري للوصول لأحاديث الكتاب .... ، وانظر مزيد التفصيل في المقدمة ،

حتي وصلت لجمع زوائد (مسند الديلمي) وما تفرد به عن كتب الرواية ، وأفردتها في كتاب أسميته (الكامل في زوائد مسند الديلمي وما تفرد به عن كتب الرواية) ، وفيه (1400) حديث ، ثم آثرت إضافتها لكتاب (الكامل في السُّنن) أي هذا الكتاب ، وصار بهذا الإصدار الثالث من الكتاب .

عدد أحاديث الإصدار الثالث (63,000) حديث

ثلاثة وستون ألف حديث

تأليف د/ أبو فِهر عامر أحمد الحسيني ، طبيب متقاعد ، سعوديِّ المولد (1980 م) ،
كنديِّ الإقامة ، متفرغ لدراسة الحديث النبوي وعلومه ،
ولا ينتمي الكاتب لأي جماعة أو تيار سياسي أو ديني .

أكنُّ التقدير لكل المذاهب وأئمتها وأصحابها والآخذين بها ،
إلا أن أحبهم إليَّ وأفضلهم عندي الإمام أبو جعفر الطبري ،
وهو الإمام محمد بن جرير الطبري ، جبل التفسير واللغة والحديث والفقه .

لم يمنَّ الله عليَّ بدراسة الحديث الشريف دراسة نظامية / جامعية ، إلا أني عكفت علي دراسته ،
وما تركت كتابا في الرواية والحديث وعلومه ضمن عصر الرواية إلا قرأته ودرسته ،
أما ما بعد عصر الرواية فلا يحيط أحد بكل تلك الكتب ، إلا أني أتابع المهم منها والمشهور .

وما تركت مذهبا حديثيا إلا طالعته ودرسته وعرفت قواعد أئمته وطرائقهم ،
وليس المكان ها هنا لتفصيل كل مذهب وما فيه من صواب أو خطأ ،
إلا أنك تجد كثيرا من ذلك في مقدمة هذا الكتاب ، ثم في أنحاء الكتاب ،
وفي ما يلي بعد ذلك من كتب . والله وليُّ التوفيق .

المقدمة :

بسم الله وكفي ، وصلاة وسلاما علي عباده الذين اصطفي ، أما بعد :

مسائل المقدمة :

1_ تأليف كتاب يجمع السنة كلها في مكان واحد

2_ المذهب المتبع في هذا الكتاب في عرض وعدّ الأحاديث

3_ الإحصائية النهائية بعدد الأحاديث ، ونسبة الصحيح والضعيف منها

4_ مصادر الكتاب

5_ هل في الصحاح حديث ضعيف في هذا الكتاب

6_ تكرار الأحاديث في الكتاب

7_ روايات وألفاظ الأحاديث

8_ رواية الحديث الواحد بالإسناد الواحد عن أكثر من صحابي

9_ لماذا تروي أكثر الأحاديث عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وأمثالهم لا عن أبي بكر وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأمثالهم

10_ التضعيف لعدم استطاعة الجمع بين الأحاديث

11_ عرض الأحاديث علي القرآن

12_ هل يشترط في الحديث الصحيح انتفاء الشذوذ والعلة ؟

وهل اتفق أئمة الحديث علي هذا الشرط ؟

13_ إنكار عائشة علي بعض الصحابة في بضعة أحاديث

14_ الحديث المتواتر والآحاد

15_ الأحاديث المرسلة

16_ زوائد مسند الديلمي

17_ اتباع البعض لمنهج اختيار أشد الجرح في الراوي علي الدوام

18_ البدعة والمذهب العقدي لا علاقة لهم بالتوثيق والتضعيف

19_ تضعيف بعض الرواة لرواية أحاديث فضل علي بن أبي طالب

20_ أحاديث فضل العقل

21_ أمثلة لمن ضُعِّفوا وكُذِّبوا وهم ثقات : أبو العباس بن عقدة الحراني

22_ إبراهيم بن يحيي الأسلمي الذي كان يروي عنه الإمام الشافعي ويورّي قائلا حدثني الثقة

23_ الحارث بن عبد الله الأعور الذي أكثر الرواية عن علي بن أبي طالب

24_ محمد بن عمر الواقدي المكثر في رواية السيرة والتاريخ

25_ محمد بن حميد التميمي الذي أكثر الإمام الطبري من الرواية عنه

26_ أبو حنيفة النعمان مؤسس المذهب الحنفي

27_ علي بن عاصم بن صهيب التميمي

28_ الربيع بن حبيب العبسي الشيعي راوي مسند الربيع

29_ نسخة نبيط بن شريط الأشجعي

30_ أحاديث متروكة وهي مقبولة

منذ بداية عهد الرواية وانتشارها حاول المحدثون جمع بعض الأحاديث في مكان واحد ، علي اختلاف مذاهبهم في هذا الجمع ، ممن جمع بعض الصحيح كصحيح البخاري وصحيح مسلم وصحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن السكن وصحيح ابن الجارود وصحيح الضياء المقدسي (الأحاديث المختارة) وصحيح الحاكم (المستدرك) وغيرها من كتب الصحاح ، وآخرين جمعوا الصحيح والضعيف كالسنن والمعاجم والمسانيد إلي آخره .

ولا أدري لِمَ لمْ يجتمعوا مع بعضهم ويملوا ما معهم من أحاديث ويتم الجمع بسهولة ، أو لِمَ لمْ يجتمع الصحابة أنفسهم فيملي كل صحابي ما معه من أحاديث وتجتمع السنة كلها في مكان واحد من البداية أو علي الأقل أكثرها ويتم التعديل فيه إن ذكر أحدهم شيئا نسيه ، إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث ، بل ولم يجمعوا قراءات القرآن نفسها في مكان واحد إلا في قرون متأخرة .

ولم يقترب أحد منهم مجرد اقتراب أن يجمع الصحيح كله في مكان واحد ، فضلا عن أن يجمع السنة كلها صحيحها وضعيفها في مكان واحد ، وظل هذا حلما يراود أذهانهم ، إلا أن هذا الأمر لا ينبغي أن يدوم ، وقد انتهي بهذا الكتاب .

تأليف كتاب يجمع السنة كلها في مكان واحد :

كتاب (الكامل في السنن) أول كتاب علي الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها في مكان واحد ، بكل من رواها من الصحابة ، بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلي أضعف الضعيف ، وقد تم هذا العمل علي مدار سنين طويلة كان يصل العمل عليه في بعض الأيام إلي 15 ساعة في اليوم الواحد ، إلا أن ذاك الجهد قد آتي مبتغاه .

إن كان الكتاب ليس فيه إلا جمع السنن المسندة كلها في مكان واحد لكان كافيا في أمر بهذا الحجم ، إلا أن الكتاب فيه ميزة عظيمة لا توجد في مكان آخر سوي هذا الكتاب ، ألا وهي مسألة الحكم علي الأحاديث كلها ، فلن تقرأ حديثا إلا وأنت تعرف درجته من الصحة والضعف ، وهذا أمر شديد الأهمية ، إذ ما أهيمة ما تقرأ وأنت لا تعرف مدي ثبوته ،

وميزة ثالثة ليست بالهينة وهي إعادة كثير من الرواة إلي مراتبهم من الصدق والعدالة بعد أن اشتهر عنهم أنهم ضعفاء أو متروكون أو حتي كذابون ، وستري هذا تمام الرؤية حين تقرأ هذه المقدمة في أمثلة الرواة الذين تُرِكُوا وكُذِّبوا وهم عند الأئمة ثقات حديثهم مقبول ، وهذا الأمر تفصيلا هو موضوع كتابي (الكامل في من ضُعّفوا وكُذّبوا وهم ثقات) ولعل الله ييسر لي إنهاءه عن قريب .

فهذا كتاب فيه (60,000) حديث ، هي السنة النبوية كلها ، مع الحكم علي جميع الأحاديث ، وليس فقط حكما علي إسناد مجرد ، بل حكم نهائي أي حكم علي مجموع الأسانيد للحديث وما يتبعها من متابعات للأسانيد والمتون .

المذهب المتبع في هذا الكتاب في عرض وعدّ الأحاديث :

الناس ثلاثة في عرض الأحاديث وعدها ، الأول من يعد الحديث بناء علي المتن فقط ، وإن رواه 20 صحابيا فهو حديث واحد ، وإن روي من 50 طريقا فهو حديث واحد ، فيعدونه حديثا واحدا ، وهذا لم أسر عليه في هذا الكتاب ، وإنما سأفرده في كتاب آخر (الكامل في المتون) ، وعدد المتون قريب من (25,000) أي 25 ألف متن .

المذهب الثاني : من يعد الحديث بناء علي طرقه ، فإن رُوي الحديث عن 10 صحابة وعن كل صحابي من 3 طرق ، فهذه 30 إسنادا ، ويعدونه 30 حديثا رغم أن المتن واحد ، وهذا لم أسر عليه في هذا الكتاب إذ لا فائدة منه للقارئ ، لكن هذا المذهب حتمي علي من يشتغل بعلوم الحديث إذ هي أساسه ، وسأفرد الأسانيد في كتابي (الكامل في الأسانيد) ، إلا أنه مشروع عمر ولن ينتهي عن قريب ، إلا أني سأنشره تباعا جزءا تلو جزء .

المذهب الثالث : من يعد الحديث بناء علي من رواه من الصحابة ، فإن روي الحديث عن 10 من الصحابة ، وعن كل صحابي من 3 طرق ، فهذا معدود 10 أحاديث بناء علي أن هذا هو عدد الصحابة الذين رووا الحديث بغض النظر عن عدد الأسانيد الواصلة لكل صحابي ،

وهذا المذهب الأخير هو المتبع في هذا الكتاب إذ هو لا يذكر المتن مجردا والسلام فالحديث المروي عن 40 صحابيا كالذي روي عن اثنين فقط ، بل يعطيك صورة جيدة لشهرة الحديث ومن رواه من الصحابة وهكذا ، وفي ذات الوقت لا يدخلك في المدارات الحديثية التي لا تعني القارئ ولا تضيف له شيئا في كتاب كهذا .

الإحصائية النهائية بعدد الأحاديث المروية ، ونسبة الصحيح والضعيف منها :

في نهاية الكتاب بان أن عدد الأحاديث المروية الكلية (63,000) حديث ، أي ثلاثة وستين ألف حديث تقريبا ، وهذا في هذا الإصدار ، أي الإصدار الثالث من الكتاب .

كانت نسبة الحديث الصحيح منها ≅(90%)
ونسبة الحديث الضعيف منها ≅(9%)
ونسبة الحديث المتروك والمكذوب ≅(1%)

والحديث الصحيح مراتبه هي : (صحيح ، صحيح لغيره ، حسن ، حسن لغيره)
والحديث الضعيف مراتبه : (ضعيف ، مرسل صحيح ، مرسل حسن ، مرسل ضعيف)
والحديث المتروك : (ضعيف جدا ، مرسل ضعيف جدا)
والحديث المكذوب : (مكذوب)

فإن قيل إن كان عدد الأحاديث الصحيحة علي اختلاف درجاتها بمثل هذا العدد فلم نسمع عن كثير من التضعيف هنا هنا وهناك ، أقول فرق شاسع بين تضعيف الأحاديث وتضغيف الأسانيد ، لأقرب لك الأمر فحديث مثل (إنما الأعمال بالنيات) أليس متفقا علي صحته ؟

أقول بلي ، لكن مع ذلك له أسانيد صحيحة متفق عليها ، وأسانيد حسنة ، وأسانيد ضعيفة ، وأسانيد متروكة ، لكن إن سُئلت عن الحديث فهل تقول هذا كله أم تقول صحيح فقط ؟ تقول صحيح وانتهي ، وهذا هو ما في هذا الكتاب ، فليس الكتاب لعرض الأسانيد ودرجاتها وإنما ليعطيك حكما نهائيا علي الحديث بذاته .

مصادر الكتاب :

لم يتم الاعتماد إلا علي الكتب التي تروي الأحاديث بإسنادها ، من صحاح ومسانيد ومعاجم وطبقات وأمالي ومصنفات ووو إلي آخره ، بالإضافة للبرامج الحديثية كبرنامج جوامع الكلم والمكتبة الشاملة وغيرها ، فهذه البرامج سهلت الوصول إلي الكتب تسهيلا كبيرا .

وقد أضفت قائمة بالمصادر كلها في آخر الكتاب وعددها (1350) مصدر ، بالطبع استفدت من كل كتاب آخر طالته يدي فيه حكم علي الأسانيد والرواة والأحاديث لكن لم أجعلها مصدرا إذ هي ليست مصدرا للرواية بالطبع .

هل في الصحاح حديث ضعيف في هذا الكتاب :

في هذا الكتاب لم يتم تضعيف أي حديث في الصحاح الثلاثة ، صحيح البخاري وصحيح مسلم وصحيح ابن حبان ، أما الأحاديث القليلة جدا التي انتُقدت عليهم فالصواب - علي الأقل عند كاتب الكتاب - مع هؤلاء الأئمة أصحاب الصحاح لا مع من انتقدهم ، إلا أن في صحيح البخاري وصحيح مسلم بضعة أحاديث في درجة صحيح لغيره ، لكن لم ينزل حديث فيهما عن تلك الدرجة .

أما صحيح ابن حبان ففيه أحاديث في مرتبة الحسن لغيره لكن لم ينزل حديث من أحاديثه إلي الضعيف ، وهذا لا بأس به فابن حبان لم يقصد أن يجمع في صحيحه درجة معينة من الصحيح وإنما الصحيح بمعناه العام أي المقبول أيا كانت درجته .

تكرار الأحاديث في الكتاب :

في كتاب بمثل هذا الحجم بالطبع وقع فيه بعض التكرار لبعض الأحاديث ، إلا أن هذا قليل جدا ، والحديث يكون مكررا في الكتاب أفضل من أن يكون ناقصا .

وصدر من الكتاب نسخة لبرنامج المكتبة الشاملة حتي يمكنك البحث في الكتاب عن أي كلمة تريد في ثوانٍ معدودة ، وإن كان البحث ممكنا في النسخة ال pdf ونسخة الهاتف إلا أن البحث في نسخة المكتبة الشاملة أسرع وأدق .

تقسيم الأحاديث الطوال :

وضعت علامة ملونة عند بداية كل حديث ، للتسهيل وزيادة الفصل بين بداية ونهاية كل حديث ، وكذلك قسمت الأحاديث الطوال لفقرات صغيرة ، ولم أجعلها فقرة واحدة كبيرة ، حتي تكون أسهل في القراءة .

روايات وألفاظ الأحاديث :

كثير من الأحاديث لها روايات بألفاظ مختلفة حتي وإن كانت كلها نفس المعني ، إلا أني في هذا الكتاب لم أختر رواية دون رواية أو لفظا دون لفظ ، بل ذكرت الحديث بكل رواياته وألفاظه عمن رواها من الصحابة أيا كان عددهم .

رواية الحديث الواحد بالإسناد الواحد عن أكثر من صحابي :

في بعض الأحاديث تجد صحابيا يروي عن صحابي آخر ، مثل حدثنا فلان عن أنس بن مالك عن ابن عباس عن النبي ، فتجد بعض المصادر ترويه عن أنس بن مالك فقط ، وآخرون يروونه عن أنس عن ابن عباس ، وذلك لا يضر في شئ .

لكني أحببت أن أذكر ذلك حتي إذا وجدتَ حديثا روي عن اثنين من الصحابة أو أكثر أحيانا لكن تجدني في هذا الكتاب ذكرته عن صحابي واحد فقط ، فهو من هذا النوع ، فغالبا أذكره عن الصحابي الراوي عن النبي مباشرة ،

يعني في المثال السابق أذكره عن ابن عباس عن النبي ، حتي لا ينتقدني ناقد في بعض الأحاديث أني لم أذكر كل من رواها من الصحابة ، فأنا علي علم بذلك لكن الأمر كما أخبرتك .

لماذا تُروي أكثر الاحاديث عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وأمثالهم لا عن أبي بكر وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأمثالهم ؟ :

أقول لسبب بسيط ألا وهو أن أبا بكر ومن في طبقته ماتوا مبكرا فلم يلحقهم التابعون ، أما ابن عباس ومن في طبقته تأخرت وفاتهم ولحقهم كثير من التابعين فأخذوا عنهم ورووا عنهم .

ثانيا ، كثير من الأحاديث التي يرويها ابن عباس ومن في طبقته إنما أخذوها عن أبي بكر ومن في طبقته ثم رووها للتابعين ، فصارت تروي مباشرة عن ابن عباس ومن في طبقته ، ولا فرق في القبول فالكل صحابة .

التضعيف لعدم استطاعة الجمع بين الأحاديث :

يتبع بعض الناس أسلوب التضعيف إذا تعذّر عليهم الجمع بين أحاديث يرونها متضاربة أو يرونها مخالفة للمتعارف عليه من المعتقد ، لكن هذا من قلة حيلتهم وفتور أذهانهم ، فالجمع ميسور ، وقد أزلت الإشكال عن بعض هذه الأحاديث في الكتاب ، لكن لم أتبع إطلاقا تضعيف حديث لتعذر الجمع بينه وبين غيره .

عرض الأحاديث علي القرآن :

روي البيهقي في معرفة السنن (7) عن محمد الباقر أن النبي دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتي كذبوا علي عيسي ، فصعد المنبر فخطب الناس فقال : إن الحديث سيفشو عني ، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني ، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني . (حسن لغيره)

نعم لست أقول أن الحديث ضعيف ، بل له طرق عديدة ولا يقل عن رتبة الحسن ، إلا أن الناس حادوا به عن مكانه ومراده .

فبدايةً من يقبل هذا الحديث لابد أن يقبل باقي الأحاديث ، فهذا منقول بإسناد كما غيره منقول بنفس الإسناد بل وبأسانيد أصح وأصح .

ثانيا : هذا الحديث قيل في نوعين من الناس ، الأول كما في الحديث السابق الذي ينقلون الأحاديث عن كل من هب ودب ، يعني راويات عن المجهولين حتي نقلوا عن عيسي الكذب ، فيقول النبي من أتي بتلك الشاكلة من المجهولين فانظروا هل يأمركم مثلا بترك الصلاة والصيام ؟ فهذا كذب علي النبي .

ثالثا : النوع الثاني من الناس كما في روايات أخري ، الأعراب الذين كانوا علي مسافات بعيدة من النبي ، فقد يأتيهم مسافر فيقول قال النبي كذا وكذا ، فهؤلاء كي يذهبوا للتأكد من الحديث من النبي أو أصحابه المعروفين ففيها سفر ، فيقول لهم النبي إن أتاكم بحديث عني يحث علي الصلاة والصيام والصدقة وما شابه فلا بأس بالعمل به فقد ثبت ذلك أصلا في القرآن وأصول السنن .

وبهذا يتضح معني هذا الحديث ، فلا نحن تعسفنا حتي نضعّف الحديث قسرا مع أنه حديث حسن ، ولا نحن جهلنا معناه وأفرطنا في الجهالات .

هل يشترط في الحديث الصحيح انتفاء الشذوذ ؟ وهل اتفق أئمة الحديث علي هذا الشرط ؟ :

يظن كثيرون أن انتفاء الشذوذ شرط واجب في الحديث الصحيح ، إلا أن ذلك ليس بصحيح ، فهذا أمر مختلف فيه بين أئمة الحديث أنفسهم ، وطائفة من أكابر أئمة الحديث لا يشترطون هذا الشرط في الحديث الصحيح مثل الطبري وابن حبان وابن خزيمة وابن الجارود والحاكم وابن السكن وكثيرون غيرهم ، والحديث الصحيح عندهم شرطه ثقة الراوي واتصال السند ، مع بعض الكلام في العلة وليس الشذوذ ،

وعلي الوجه الآخر أئمة لا يعتقدون فقط أن انتفاء الشذوذ شرط بل وبالغوا فيه جدا حتي ضعفوا كثيرا من الرواة والأحاديث بهذا الشرط ، مثل النسائي والدارقطني والعقيلي وأبو حاتم وغيرهم ، وأي اختلاف في إسناد ما علي راو ما يجعلون ذلك اضطرابا في روايته ويضعفون الحديث وربما راويه أيضا .

والأمر بين هذا وذاك ، فلا نستطيع أن نقول أن انتفاء الشذوذ ليس بشرط مطلقا إذ بعض الأسانيد فعلا فيها اضطراب علي بعض الرواة ، وكذلك لا يمكن أن نبالغ فيه حتي كلما روي الراوي الحديث عن صحابيين جعلناه اضطرابا يضعف به الحديث وربما الراوي .

ولذلك لننهي هذا الأمر فليس هذا موضع دراسته ، إلا أني أحببت أن أنبه أن كثيرا ممن يتبع مذهب المبالغة في انتفاء الشذوذ يعلّون كثيرا مما ليس بمعل ويضعفون عددا من الأحاديث ليس فيها أي اضطراب حقيقي يذكر ، حتي أن الناظر لهم في ذلك يكاد أن يقول أن مذهب من نفي هذا الشرط بالكلية كان أسلم ! فحنانيك في هذا الشرط وكفي .

إنكار عائشة علي بعض الصحابة في بضعة أحاديث :

في بعض الأحاديث التي سمعتها عائشة أنكرت علي قائلها أن النبي قالها بلفظ مختلف ، وذلك الإنكار منها غير مقبول بحال من الأحوال ، وذلك لسبب واضح ، أن الحديث الذي تنكره لا يكون رواه صحابي واحد وإن كان هذا كافيا ، بل يكون رواه صحابة كثيرون علي نفس اللفظ الذي لا ترضاه .

ولا يخطئ كل الصحابة في سماع حديث من بضع كلمات وتسمعه هي علي الوجه الصحيح ، بل أزيدك دليلا علي خطأ إنكارها ، أنها هي نفسها كانت تسمع الحديث علي الوجه الذي لم تكن ترضاه وتصير هي نفسها راوية له بعد ذلك !

وأذكر مثالا شهيرا علي ذلك ، لما قيل لها أن النبي قال (يقطع الصلاة الكلب والمرأة والحمار) فأنكرت ذلك ، والحديث رواه أبو ذر الغفاري وابن عباس وأبو هريرة وأنس بن مالك وعبد الله بن المغفل وأبو سعيد الخدري والحكم الغفاري ، فهؤلاء سبعة من الصحابة يروون الحديث ، أفتراهم جميعا كذبوا ؟

لكن أزيدك عجبا أنها بعد إنكارها سمعته هي نفسها من النبي ، روي أحمد في مسنده (27818) والطبراني في مسند الشاميين (990) عن عائشة قالت قال رسول الله (لا يقطع صلاة المسلم شئ إلا الحمار والكافر والكلب والمرأة) فقالت عائشة (يا رسول الله لقد قُرِنّا بدواب سوء) (صحيح) ،

فكما تري حديثا كانت تنكره وتقول فيه وفيه ثم تسمعه هي بنفسها من النبي وترويه هي نفسها كما رواه هؤلاء الصحابة الذين كانت تنكر عليهم ،

فكما تري أن إنكارا مثل ذلك غير مقبول بحال ، لكن أيضا في مواقف أخري يكون الحديث مرويا بألفاظ مختلفة في مواقف مختلفة وكل صحابي يروي ما سمعه في ذلك الموقف الذي كان فيه ، وهذا لا بأس به فكل يروي ما سمع لكن إنكار عائشة عليهم في ذلك غلط أيضا ، فهي تروي ما سمعت وهم يروون ما سمعوا .

الحديث المتواتر والآحاد :

ليست هذه المسألة للتفصيل في هذا الكتاب ، لكن لا بأس بحكم مجمل عنها ، الحديث المتواتر إما أن يكون متواترا لفظا أو معني ،

فالمتواتر لفظا كالذي يروي عن كثير من الصحابة بطرق كثيرة ، دعنا من العدد كم بالضبط 10 أم 20 أم 40 أم أم ، لكن المراد أنه خرج من كونه آحادا ،

والمتواتر معني ، أن يكون الحديث بلفظ معين عن صحابي معين ، وبلفظ ثان عن صحابي ثاني ، وبلفظ ثالث عن صحابي ثالث ، ورابع وخامس وسادس وعاشر ، لكن المعني المراد في الأحاديث كلها واحد ، فهذا أيضا قد يكون آحادا في كل حديث بذاته ، لكن المعني وهو الأهم خروجه عن كونه آحادا ،

كأن يقول في حديث لعن الله من فعل كذا ، وفي حديث ثاني غضب الله علي من فعل كذا - نفس الفعل - ، وفي حديث ثالث حرم الله كذا ، وحديث رابع العنوا من فعل كذا ، وحديث خامس لا تقبل صلاة من فعل كذا ، وحديث سادس وسابع وعاشر إلي آخره ،

فكلها ألفاظ مختلفة لكن المعني المراد واحد ، وهكذا يتضح أن الحديث إن لم يكن مشهورا إسنادا فقد يكون مشهورا معني ، والأحاديث التي ليست مشهورة إسنادا ولا معني قليلة جدا لعلي أفردها في كتاب وحدها .

الأحاديث المرسلة :

ابتداءً الحديث المرسل هو حديث يقول فيه التابعي مباشرة قال النبي دون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبي ، كأن يقول مجاهد أو قتادة أو الزهري أو الحسن البصري وكلهم من أكابر التابعين ممن أخذوا عن الصحابة ، فيقول أحدهم مباشرة قال رسول الله دون ذكر الواسطة بينه وبين النبي .

الحديث المرسل علي الصحيح معدود من ضمن الحديث الضعيف ، لكن أيضا يتفق الكل تقريبا أن الحديث المرسل إن توبع لفظا أو معني يرقي إلي الحديث الحسن لغيره ويصير مقبولا محتجا به ، وهو ما ثبت في كثير من المراسيل .

وقد كفيتك هذا الأمر في هذا الكتاب قدر ما استطعت ، فكل حديث مرسل توبع لفظا أو معني رفعته إلي الحسن لغيره ، وما لم أجد له متابعة فقد اكتفيت بالحكم عليه حتي من أرسله من التابعين : مرسل صحيح ، مرسل حسن ، مرسل ضعيف ، مرسل ضعيف جدا .

مثال : قال الحسن البصري عن النبي كذا وكذا . (مرسل صحيح) ، معناه أن الحديث صح إلي الحسن البصري ، ومرسل أي أن الحسن البصري قال مباشرة قال رسول الله دون ذكر الواسطة بينه وبين النبي ، فالحسن البصري من أكابر التابعين ممن أخذ عن عشرات من الصحابة ، وقس علي هذا .

زوائد مسند الديلمي :

بعد صدور كتاب (الكامل في السُّنن) ، ظللت وما زلت أعمل علي الكتاب لمراجعته تصحيحا لخطأ وقع في كتابة كلمة أو سهوا في الحكم علي حديث أو إضافة لحديث وقفت عليه لم أكن أضفته ، إلي آخر هذه الأمور ، حتي يصير الكتاب مقاربا لاسمه ويكون كاملا في جمع الأحاديث النبوية كلها ،

وحين كنت أعمل علي الكتاب وصل عدد المصادر التي اعتمدت عليها قريبا من (1350) مصدر حديثي مسند ، إلا أني لم أكن وقفت علي كتاب (مسند الديلمي) لأبي منصور الديلمي ، وحتي الآن لم أقف علي الكتاب مخطوطا أو مطبوعا ،

إلا أني آثرت العمل بطريقة أخري للوصول لأحاديث الكتاب ، ألا وهي استخراج زوائد الكتاب علي باقي كتب الرواية من كتاب (زهر الفردوس) ويسمي (الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس) لابن حجر العسقلاني ،

فكتاب (مسند الديلمي) وصل عدد أحاديثه وأسانيده إلي (17,000) أي سبعة عشر ألف حديث ، إلا أن في هذه الأحاديث كثيرا مما هو موجود في باقي كتب الرواية ، لكن علي الوجه الآخر هناك أحاديث تفرد بها الديلمي ، أو شاركه فيها بعض الأئمة الآخرين لكن في كتب هي اليوم في عداد المفقود ولم تصل إلينا ،

مثل كتاب (مكارم الأخلاق) لابن لال ، و (مسند الحسن بن علي الحلواني) ، و(الثواب والعقاب) لأبي الشيخ الأصبهاني ، و(تاريخ نيسابور) للحاكم ، و (الأمالي) لأبي المظفر السمعاني ، و (مسند الحسن بن سفيان) ، وغيرها من كتب الرواية ،

فرأي الحافظ ابن حجر أن يجمع ما في كتاب (مسند الديلمي) من الأحاديث الغرائب مما فيها زيادة في لفظ أو إسناد ، أو أحاديث زوائد علي كتب الرواية المشهورة ،

ونص علي ذلك في مقدمة الكتاب وخاتمته ، فقال في خاتمة كتابه (زهر الفردوس) نصا : (آخر الملتقط من مسند الفردوس مما ليس في الكتب المشهورة وهي الموطأ ومسند الشافعي والصحيحان والسنن الأربعة والمسانيد لأحمد والطيالسي وأحمد بن منيع والحارث بن أبي أسامة وأبي يعلى الموصلي اقتصرت عليها لغرابة أكثر ما فيها ...) ، ومسند الفردوس هو اسم مسند الديلمي ،

وهو ينقل الأحاديث بأسانيدها ، وبهذا صار كتاب (زهر الفردوس) من كتب الزوائد ، مثل كتاب (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية) لابن حجر أيضا ، وكتاب (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) للبوصيري ، وصار كأنه حفظٌ لكتاب (مسند الديلمي) بدل أن يكون مفقودا كليا ،

ثم آثرت أن أبحث هذا الكتاب أي (زهر الفردوس) وأخرج منه الزوائد من الأحاديث التي ليست في باقي كتب الرواية التي بين أيدينا والتي اعتمدت عليها في كتاب (الكامل في السنن) ، فاستخرجت كل حديث زائد ، ونظرت في إسناده وحكمت عليه بما يناسبه ،

ولم أستخرج الأحاديث الزائدة متنا فقط ، بل واستخرجت الأحاديث الزائدة من رواية صحابي ، بمعني إن كان الحديث مثلا مرويا في كتب الرواية عن أبي هريرة وابن عمر وحذيفة وعائشة ، ثم رأيته مرويا في (مسند الديلمي) عن جابر ، فاعتبرته حديثا زائدا لأنه مروي عن صحابي غير الصحابة الذين يُروي عنهم الحديث في باقي كتب الرواية ،

وكذلك وجدت بعض الأحاديث التي نقلها الألباني في السلسلة الضعيفة ، لوقوفه علي جزء من مخطوطة الكتاب ونقله بعض الأحاديث بأسانيدها ، فنظرت فيها أيضا واستخرجت ما كان منها زائدا علي باقي كتب الرواية ،

وتذكر المصادر أن عدد الأحاديث في (مسند الديلمي) وصل إلي (17,000) أي سبعة عشر ألف حديث ، وعدد الأحاديث التي انتقاها الحافظ ابن حجر في الغرائب في (زهر الفردوس) كان (3500) حديث تقريبا) ، ثم استخرجت منها الزوائد وبلغ عددها (1400) حديث تقريبا ، أي عُشر (1 / 10) من عدد أحاديث كتاب (مسند الديلمي) الأساسي .

وكانت نسبة الأحاديث الحسنة من هذه الزوئد (25 %) ، وعدد الأحاديث الضعيفة (35 %) ، وعدد الأحاديث المتروكة والمكذوبة (40 %) .

منهج البعض في اختيار أشد جرح يقال في الراوي :

يتبع بعض الناس قديما وحديثا منهج اختيار أشد ما يقال في الراوي من جرح أيا كان ، ظنا منهم أن هذا أسلم وآمن احتياطا حتي لا يُدخلوا للسنة النبوية ما ليس منها ،

فإن رأوا راويا وثّقه عدد من الأئمة وضعفه بعضهم وتركه ولنقل البخاري مثلا ، فإذا بهم يقولون الراوي متروك كما قال البخاري ، ثم يأتي راوٍ ثاني يوثقه البعض ومنهم البخاري ويضعفه بعضهم ويتركه النسائي مثلا فيقولون الراوي متروك كما قال النسائي ،

ثم يأتي راو ثالث يوثقه البعض وليكن منهم النسائي ويضعفه بعضهم وليكن منهم البخاري ويتركه ابن حبان ، فإذا بهم يقولون الراوي متروك كما قال ابن حبان ، وهكذا علي الدوام ، ويظنون أن هذا هو العلم والاحتياط ،

وآخرون يقدمون قول العقيلي وابن حبان في الرواة لشدتهم العجيبة في الجرح ، حتي أن العقيلي تكلم في ابن المديني وجرحه ، لك أن تتخيل أن يكون ابن المديني من الرواة المجروحين ،

حتي قال الذهبي في الميزان (3 / 140) تعليقا علي هذا الجرح (أفما لك عقل يا عقيلي ، أتدرى فيمن تتكلم ، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم ، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك ، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث ، وأنا أشتهى أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ...) ،

وصدق والله الذهبي ، فإن كان رجل تكلم في ابن المديني فما بالك حين يتكلم في غيره من الرواة ممن لم يصلوا لدرجة ثقة ابن المديني ، ماذا تظن أن يقول فيهم ؟ لذلك تجد العقيلي يكاد لا يوثق أحدا أصلا ، فتجد بعض الناس اليوم يقدّمون قول العقيلي وقوله في جرح الرواة ! ،

أما ابن حبان فشبيه بالعقيلي حتي قال الذهبي في الميزان (1 / 274) : (ابن حبان ربما قصب - أي جرح - الثقة حتي كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) ، وصدق ، فابن حبان أحيانا يتكلم في ثقات لا تدري أي عقل كان معه حين تكلم فيهم ، وأحيانا يجرح بل ويتهم الراوي بخطأ واحد وقع فيه ، ولا أدري متي صار من شرط الثقة ألا يخطئ أبدا ولو في إسناد واحد ،

فتجد بعض الناس اليوم يقدمون قول ابن حبان علي كل الأقوال ، ويقدمون قول العقيلي علي كل الأقوال ، فيجرحون الثقات ويتهمون أهل الصدق ، ويخرجون من السنة كثيرا مما هو منها ، ويحكمون بكذب ووضع كثير من الأحاديث التي أقصي أمرها أن تكون في الضعيف فقط ،

بل وبعضهم لا يكتفي بهذا حتي يروح فيتهم غيره بالتساهل في الحكم علي الأحاديث ، وليس هذا من الاحتياط في شئ إطلاقا ،

ولابد من جمع كل الأقوال في الراوي ، والنظر في مراتب من يجرحهم ، والبحث عن سبب الجرح أجرحٌ لسبب حديثي أو مذهبي وعقدي وفقهي ، ومعرفة من يضعف الراوي لصدور عدد من الأخطاء منه وسوء حفظه فعلا ، ومن يضعف الراوي بالغلطة الواحدة والغلطتين فقط ، والنظر في المتابعات والشواهد لمرويات الراوي ، وهكذا ، حتي تصل إلي الحكم الأمثل في كل راوي ، وبالله التوفيق .

مثال للشدة السابقة في الجرح من أحاديث زوائد مسند الديلمي :

روي الديلمي في مسنده (زهر الفردوس / 386) عن جابر عن النبي قال إذا كنت تصلي فدعاك أبواك فأجب أمك ولا تجب أباك . (حسن لغيره)

قال بعض الناس هذا حديث مكذوب ! لماذا ؟ قالوا لأن فيه حمزة النصيبي متهم بالكذب ،

أقول : الحديث رُوي مرسلا بإسناد صحيح إلي محمد بن المنكدر ، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (8089) عن محمد بن المنكدر عن النبي فذكر الحديث ، وهذا وحده يكفي لإخراج الحديث من الترك كليا ، ويصير ضعيفا فقط ، بل إن هذا الإسناد مرسل صحيح وهو عند طائفة من الأئمة يمكن الاحتجاج به بذاته في مثل هذه الأمور ،

فإذا بهم لا يقولون الحديث ضعيف فقط ، بل ولا حتي يبعدون بعض الشئ فيقولون الحديث ضعيف جدا ، بل إذا بهم يقولون مكذوب ، ولا أدري كيف وصل إليها من قالها ،

ثم بعد ذلك روي أيضا من طريق أخري من حديث بكر بن ربيع الأنصاري ، رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة (1277) ، وإسناده ضعيف لإبهام راوٍ بين سليم بن عمرو وبكر بن ربيع ، لكن هذا الإسناد علي ضعفه يصلح شاهدا لا بأس به لحديث محمد بن المنكدر ،

ثم يأتي حديث جابر الذي رواه الديلمي في مسنده (386) ، فقالوا في إسناده حمزة النصيبي متروك متهم بالكذب ، أقول الرجل ليس متفقا علي تركه فضلا عن تكذيبه ،

قال الترمذي (ضعيف في الحديث) ، وقال ابن المديني (كان ضعيفا) ، وقال أبو زرعة (ضعيف الحديث) وتركه في رواية ، وقال أبو حاتم علي شدته (ضعيف الحديث ، منكر الحديث) ،

وتركه ابن حنبل والنسائي وابن حبان والحاكم ، فليس الرجل متروكا اتفاقا ، ولم يتفرد بالحديث كما تري ، فقد رُوي من طرق أخري ،

بل وفوق ذلك رواه الديلمي في مسنده (950) من طريق أخري عن جابر أيضا ، وإسنادها حسن لكن ذكرها الديلمي تعليقا ، وعلي كل فضعفها خفيف جدا ينجبر بورود الحديث من طرق أخري ،

فكما تري حديث له طريق مرسلة صحيحة ، وثلاث طرق ضعيفة ، مجموعها يثبت ولابد أن للحديث أصلا عن النبي ، حتي وإن لم تكن من القوة بمكان لتحسين الحديث فهي تكفي قطعا لإخراجه عن المتروك وجعله في الضعيف فقط ، فإذا ببعض الناس يتجاهلون كل ذلك ويقولون الحديث مكذوب ، والله المستعان .

وقس علي ذلك ، فحين تري حديثا حكم بعض الناس عليه بما حكموا ضعفا أو تركا أو تكذيبا وتراني خالفتهم فلا تعجل ، واستأن واجمع طرق الحديث كافة واجمع أقوال الأئمة في الرواة الذين يُقال لك أنهم متروكون أو كذابون ، ثم انظر في كل ذلك تري ما أري ويذهب عنك ما كنت تحسب قبلا .

البدعة والمذهب العقدي لا علاقة لهم بالتوثيق والتضعيف :

لا ينبغي تضعيف راو أيا كان بناء علي بدعة أو مذهب عقدي يقال أنه مخالف للسنة ، أبدا أبدا ، ولا يُسقط أي شئ من ذلك عدالة الراوي ، العدالة لا تسقط إلا بالفسق والفسق بلا خلاف عند أي مذهب كان أنه ارتكاب الكبائر ،

وكم من راو ضعفه بعض الأئمة بل وتركوا حديثه لمجرد أنه عندهم صاحب بدعة أو مذهب مخالف للسنة ، إلا أن الأكثر وهو الصحيح قطعا أن الراوي لا يضعف بشئ من ذلك ، وكم من حديث في الصحاح بما في ذلك صحيح البخاري وصحيح مسلم لراو مرجئ وخارجي وقدري ووو ،

وأضرب مثالا : عبد الله بن شريك العامري : قال ابن شاهين (ثقة) ، وقال أبو زرعة الرازي (ثقة) ، وقال أحمد بن حنبل (ثقة) ، وقال النسائي (ليس به بأس) ، وقال الدارقطني (لا بأس به) ، وقال ابن خلفون الأزدي (ثقة) ، وقال يحيي بن معين (ثقة) ، وقال يعقوب الفسوي (ثقة) ،

أرأيت ما في الرجل من توثيق ؟ ، لكن انظر علي الوجه الآخر : وقال الجوزجاني (مختاري كذاب) يعني من أصحاب مختار بن عبيد الثقفي ، وقال الأزدي (لا يكتب حديثه) ، وقال ابن حبان (كان غاليا في

التشيع ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات) ، وكان سفيان بن عيينة لا يحدث عنه ، وترك عبد الرحمن بن مهدي الحديث عنه لسوء مذهبه ،

فكما تري كل ذلك لا لشئ إلا لمذهبه ، لكن كما تري الرجل ثقة ، ولا شأن لنا بمذهبه حين نتكلم عن الرواية .

مثال آخر : موسي بن قيس الحضرمي ، قال ابن الجوزي (كان من غلاة الرافضة يروي أحاديث منكرة) واتهمه بالوضع ، وقال (من غلاة الشيعة وهو إن شاء الله من حمير النار) ، وقال العقيلي (من الغلاة في الرفض يحدث بأحاديث مناكير بواطيل) ،

ودعك الآن من قوله (من حمير النار) فليست من التألي علي الله والمسألة علي تفصيل معروف منذ عهد الصحابة أنفسهم وليس هذا مكان التفصيل ، إلا أن ما يعنينا هنا أن ذلك التضعيف الشديد ليس لشئ إلا لمذهبه ، لذلك كان ابن الجوزي والعقيلي يردون كثيرا من الأحاديث المقبولة بل ويجعلونها من الموضوعات المكذوبة بناء علي مذاهب الرواة .

أما من لم يجعل مذهب هذا الراوي حكما علي روايته في الحديث ماذا قالوا ؟ ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم علي شدته (لا بأس به) ، وقال الفضل بن دكين (كان مرضيّا) ، وقال ابن حنبل (لا أعلم إلا خيرا) ، وقال ابن نمير (ثقة) ، وقال ابن معين (ثقة) ، فالرجل بغض النظر عن مذهبه فهو في الحديث ثقة .

تضعيف بعض الرواة لرواية أحاديث فضل علي بن أبي طالب :

وهذه المسألة من العجب ، بعض الأئمة رأي أن بعض أحاديث فضل علي بن أبي طالب منكرة وبناء علي ذلك ضعفوا رواتها لمجرد روايتها ، وظلت منكرة عندهم حتي وإن رويت من خمسين طريقا !

مثل حديث (أنا مدينة العلم وعليّ بابها) ، أو (أن النبي أتي بطير فقال اللهم ائتني بأحب خلقك ليأكله معي ، فأتي علي بن أبي طالب فأكل معه) ، وأمثال هذه الأحاديث ، رآها بعضهم منكرة بل وموضوعة مكذوبة ، ومن رواها يصير ضعيفا بل وكذابا ! وإن كان قبل ذلك صدوقا حسن الحديث أو حتي ثقة ! بل وليس هذا فقط بل إن صار الراوي ضعيفا لهذا السبب تركوا أحاديثه الأخري أيضا !

لكن تلك الأحاديث ليس فيها أية نكارة ، وقد ورد أشباهها في كثير من الصحابة غير علي بن أبي طالب فلماذا تصير هذه الأحاديث بالذات منكرة ، وأقول بعض المحدثين إذ ليسوا كلهم كذلك ، لكن فقط حتي لا تظنن أن كل تضعيف يكون حقا وبناء علي أسباب تضعيف حقيقية .

ومن أمثلة الأئمة الذين لا يتبعون هذا الرأي ويصححون هذه الأحاديث أو يوثقون رواتها : الطبري والحاكم وابن حبان وابن خزيمة وابن السكن وابن الجارود وابن معين والعجلي والزركشي والعلائي وابن حجر العسقلاني والسيوطي والسخاوي والهيتمي وغيرهم ،

وأذكر قول العلائي : (أي استحالة أن يقول النبي مثل هذا في حق علي بن أبي طالب ؟! ولم يأت كل من تكلم في هذا الحديث وجزم بوضعه بجواب عن هذه الروايات الصحيحه) ، وقول ابن حجر العسقلاني : (هذا الحديث له طرق كثيرة ، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل)

وقلت في بداية المسألة أن هذه المسألة عجب لأن هذه الأحاديث لها طرق كثيرة ، بل وأغلبها مقبول ، ولا تجد أحدا يجيب عن تضعيفه لهذه الأحاديث إلا أن الحديث يفيد أهل التشيع وأن بعض رواته فيهم ضعف أو تشيع !

وما أسمجها من حجة ! أولم يطلعوا من طرقه الكثيرة جدا إلا علي بعض الطرق التي رواها الكذبة ! فكم من حديث في أعلي درجات الصحة ورواه بعض الكذبة ، وما حديث (إنما الأعمال بالنيات) ببعيد ، فرغم الاتفاق علي صحته إلا أن له طرقا ضعيفة ومكذوبة !

وكذلك ضعف بعض رواته ، وإن كان للحديث طرق صحيحة لكن دعنا نقول جدلا أن طرق الحديث كلها ضعيفة ، أولا يتبعون هم أنفسهم مذهب الحسن لغيره ، وأن اجتماع مثل هذا العدد الجم من الرواة الضعفاء يثبت أن الحديث له أصل عن النبي ،

ولكم حسنوا وقبلوا أحاديث كثيرة جدا بناء علي عدد من الرواة الضعفاء أقل مما في هذا الحديث بكثير ، لكن إن كان الحديث في فضل علي بن أبي طالب فلا يقبلون ولو بلغوا خمسين راويا ،

أما مسألة التشيع فدعنا ننهي أمرها صريحا ، نعم نقول أن أبا بكر وعمر أفضل الصحابة ، لكن من ذهب إلي التشيع من الرواة فليست مسألة عقدية ضخمة ، كل ما يقولونه أن علي بن أبي طالب مقدم علي الصحابة ، بمعني آخر عليّ ثم أبو بكر وعمر ، فلا يذمونهم بأي ذم ولا قدحوا فيهم أي قدح ولا نزلوا بهم لمرتبة دنيا بل فقط جعلوا علي بن أبي طالب هو المقدم ، ولهم في ذلك أحاديث يستدلون بها .

وكما قلنا سابقا مذهب الراوي لا دخل له في روايته وثقته أو ضعفه ، لكن أحببت فقط أن أشير إلي أن مسألة التشيع ليست بالمسألة الضخمة التي نصل إلي تضعيف ثقات الرواة بسببها .

أحاديث فضل العقل :

أحاديث العقل ليست كلها مكذوبة ، بل فيها الصحيح والضعيف والمكذوب ، ولم يتفرد بها عباد بن كثير الثقفي وداود بن المحبر كما يدعي من يري أنها كلها مكذوبة .

أحاديث فضل العقل كثيرة ومنها ما رواه الثقات وهو قليل ، ومنها ما رواه الضعفاء والمستورون فهذه بحسب كل حديث فمنها ما يرقي للحسن ، ومنها الضعيف ، ومنها المكذوب ، وليست كلها مكذوبة من بابها هكذا والسلام .

أما عباد بن كثير الثقفي فدعنا نقف عنده وقفة ، لأنه روي عددا لا بأس به من أحاديث فضل العقل ، هل هو فعلا كذاب ؟ أقول لا بل هو ضعيف فقط .

اسمع أقوال الأئمة فيه : قال ابن عدي (عامة حديثه مما لا يتابع عليه) ، وقال البيهقي (ضعيف) ، وقال أبو حاتم الرازي علي شدته المعروفة (ضعيف الحديث) ، وقال أبو زرعة الرازي (شيخ صالح لا يضبط الحديث) ، وضعفه أبو نعيم وابن عمار الموصلي وابن معين ، وقال يعقوب الفسوي (حديثه ليس بذاك) ،

فكل أقوالهم كما رأيت تدل علي أن ضعفه ليس شديدا ، وأنه كغيره من الرواة الضعفاء ممن ساء حفظهم فوقعت فيه بعض الأخطاء ، فهو ضعيف فقط ليس بمتروك ولا كذاب ، وأحاديث العقل التي رواها فهي ضعيفة إلا أن يتابع علي أحدها فيرقي للحسن لغيره ، وليس من بابها هكذا مكذوبة ، وعلي الوجه الآخر لا يمنع أن في أحاديثه أحاديث أخطأ فيها وهي ضعيفة جدا متروكة ، لكن الأصل في الرجل أنه ضعيف .

أما داود بن المحبر قالوا كذاب ، أقول بل هو صدوق يخطئ ، ضعفه أبو حاتم وابن حبان وأبو زرعة وابن حنبل والنسائي والبخاري والدارقطني وابن المديني ، إلا أنهم كلهم جميعا ضعفوه لأنه روي بضعة أحاديث في فضل العقل عن عباد بن كثير الثقفي ، وأحاديث العقل عندهم لا تثبت بحال فلذلك ضعفوا كل من وراها !

قال فيه ابن عدي : (كان يخطئ ويصحف الكثير ، وفي الأصل أنه صدوق) ، وقال أبو داود : (هو ثقة شبه الضعيف) ، وقال ابن معين : (ما زال معروفا بالحديث ، ثم ذهب فصحب قوما من المعتزلة فأفسدوه ، وهو ثقة) ، وقال أيضا : (كان يخطئ كثيرا ويصحّف ، إلا أنه ثقة) .

فكما تري أنه سواء كان صدوقا يخطئ أو ضعيفا إلا أنه ليس من الكذب في شئ بحال من الأحوال ، إلا أنه علي الصحيح صدوق يخطئ ، لم ذاك ؟ لأن كل من ضعفه ضعفه بسبب روايته أحاديثا في فضل العقل عن عباد بن كثير الثقفي ، وحال عباد ذكرناها قبل قليل والعتب عليه فيها ، وداود نفسه ثقة وهو إنما يروي ما سمع .

رواة تُركوا وكُذِّبوا وهم ثقات : عدد ليس بالهين من الرواة ضُعِّفوا وتُركوا بل وكُذِّبوا وهم في الأصل ثقات حديثهم مقبول ، لا أطيل بشرح أسباب التضعيف غير المقبولة هنا لكن فيما يلي من أمثلة كفاية .

أبو العباس بن عقدة الحراني :

قالوا عنه متروك متهم بالكذب ، فهل يصح ذلك عنه ؟
أقول لا بل الرجل ثقة ، إذن فلم قيل ذلك ؟

قال ابن عدي (كان صاحب معرفة وحفظ وتقدم في الصنعة) ، وقال أبو علي النيسابوري (ما رأيت أحدا أحفظ لحديث الكوفيين منه) ، وقال (إمام حافظ) ، وقال ابن النجار (أحفظ من كان في عصرنا للحديث) ، وقال الخطيب البغدادي (كان حافظا عالما مكثر) ،

وقال (أحفظ من كان في عصرنا للحديث) ، وقال الدارقطني (أجمع أهل الكوفة ، لم يُر من زمن عبد الله بن مسعود إلي زمانه أحفظ منه) ، وقال الذهبي (أحد أعلام الحديث ونادرة الزمان) ،

إذن ما الأمر كيف يُترك من هذا حاله ومن يوصف بالأحفظ علي الإطلاق ! ، أقول الرجل كان لا يبالي عمن حديث ، حتي أنه روي أحاديث كثيرة في مثالب الصحابة وذمهم ، بالطبع الكذب ممن روي عنهم لا منه هو ، لكن طعن عليه كثيرون لهذا الأمر .

قال ابن حيويه الخزاز (كان يملي مثالب أصحاب النبي وأبي بكر وعمر فتركت حديثه) ، وقال ابن عبد الهادي (لا يتعمد وضع متن ، لكنه يجمع الغرائب والمناكير وكثير الرواية عن المجاهيل) ، وقال البرهان الحلبي (كثير الرواية عن المجاهيل) ،

وقال الدارقطني (لم يكن في دينه بالقوي ولا أزيد علي هذا) ، وقال الدارقطني أيضا (كذب من يتهمه بالوضع ، إنما بلاؤه من هذه الوجادات) ،

فكما تري الرجل في ذاته إمام حافظ ، والأحاديث الغرائب المناكير التي رواها فإنما هي ممن روي عنه لا منه هو ، وكما قيل من أسند فقد برئ ، ولا يعاب علي الرجل أنه أحب أن يحيط بكل ما كان يُروي عن أي راوٍ كان .

إبراهيم بن يحي الأسلمي الذي كان يروي عنه الإمام الشافعي ويورّي قائلا حدثني الثقة :

هل هو فعلا متروك كما يقال عنه ؟ أقول لا بل هو ثقة ، أولا دعنا نعلم أن الرجل روي تقريبا عن ثلاثين شيخا ، وري عنه قريبا من أربعين شيخا ومنهم الإمام الشافعي ، فمثل هذا لا يكون متروكا ، بل اشتغلوا بحديثه وأكثروا عنه ، لكن دعنا نري ما الأمر .

قال الإمام الشافعي (كان ثقة في الحديث) ، وقال حمدان بن الأصبهاني وسُئل أتدين بحديث إبراهيم بن يحي ؟ قال نعم ، وقال أحمد بن محمد بن سعيد (نظرت في حديث إبراهيم بن يحي كثيرا وليس بمنكر الحديث) ،

وقال ابن عدي (وقد نظرت أنا أيضا في حديثه الكثير فلم أجد فيه منكرا إلا عن شيوخ يحتملون) ، حتي قال (وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك ونسخ كثيرة) ، وقال (قد نظرت في أحاديثه وتبحرتها وفتشت الكل منها فليس فيها حديث منكر ، وإنما يروي المنكر من قبل الراوي عنه أو من قبل شيخه لا من قبله هو ، وقد وثقه الشافعي والأصبهاني وغيرهما) ،

إذن لم قالوا ما قالوا ؟ أقول لأنه كان مخالفا لهم في بعض أمور المعتقد ، قال أحمد بن حنبل (كان قدريا معتزليا جهميا كل بلاء فيه) ، وإن كانوا يتنكبون عن حديث الرجل لواحدة فقط من هذه الأمور فكيف بها مجتمعة ، وقال الجوزجاني (فيه ضروب من البدع فلا يشتغل بحديثه) ،

وهكذا كان حال من يري عدم الرواية عنه من قبيل تركهم لحديث أهل البدعة أو ما شابه لا من قبيل أنهم ضعفاء في الحديث ، فالرجل أيا كان معتقده فهو ثقة في الحديث .

الحارث بن عبد الله الأعور الذي أكثر الرواية عن علي بن أبي طالب :

هل هو فعلا كذاب كما قالوا عنه ؟ أقول لا بل هو صدوق حسن الحديث وثقة فيما يرويه عن علي بن أبي طالب بشكل أخص ، إذن لم قالوا ما قالوا ؟

قال أحمد بن صالح المصري : (ثقة ما أحفظه ، وما أحسن ما روي عن عليّ ، فقيل له قال الشعبي إنه يكذب ، فقال لم يكن يكذب في الحديث إنما كان كذبه في رأيه) ، وقال أبو بكر بن أبي داود (كان أفقه الناس وأفرض الناس وأحسب الناس) ،

وقال النسائي (ليس به بأس) ، وقال ابن كثير (كان حافظا للفرائض معتنيا بها وبالحساب) ، وقال ابن معين : (ليس به بأس ، ثقة فيما يرويه عن علي بن أبي طالب) ،

وروي له ابن حبان في صحيحه ، وابن الجارود في المنتقي ، والضياء المقدسي في المختارة ، وحسّن الترمذي حديثه في سننه ، وصحح حديثه الحاكم في المستدرك ،

إذن من أين أتي ذاك الترك ؟ أقول بعض الأئمة كان يري أنه صدوق فقط ولا يرقي لدرجة الثقة فهذا حسن لا بأس به ، إنما من أين أتي الكذب ؟ أقول كان الحارث الأعور شيعيا شديد التشيع ممن يفضلون علي بن أبي طالب علي كل الصحابة ، وذلك لم يكن مقبولا بحال عند أكثر الأئمة .

لكن دعنا نتفق أنه أيا كان رأي الرجل ومذهبه وبالأخص في مسألة ليست بالشديدة كهذه فلا يعنينا في الحديث ، ففي الحديث والرواية الرجل صدوق حسن الحديث وثقة فيما يرويه عن علي بن أبي طالب .

محمد بن عمر الواقدي المكثر في رواية السيرة والتاريخ :

هل هو فعلا كذاب كما قالوا عنه ؟ أقول لا بل هو صدوق حسن الحديث قد يخطئ في بعض الأسانيد كغيره من الرواة ، لكنه ليس بكذاب إطلاقا ، إذن من أين أتي تكذيبه ؟

قال إبراهيم الحربي (كان أعلم الناس بأمر الإسلام) ، وقال أبو عامر العقدي (ما يفيدنا الشيوخ و الأحاديث إلا هو) ، وقال الصغاني (ثقة) ، وقال القاسم بن سلام (ثقة) ، وقال الدراوردي (ذاك أمير المؤمنين في الحديث) ،

وقال مجاهد الختلي (ما كتبت عن أحد أحفظ منه) ، وقال محمد بن سعد (كان عالما بالمغازي والسيرة والفتوح وباختلاف الناس في الحديث) ، وقال مصعب الزبيري (والله ما رأيت مثله قط ، ثقة مأمون) ، وقال معين القزاز (أنا أسأل عن الواقدي ! الواقدي يُسأل عني) ،

وقال هشيم بن بشير (لئن كان كذابا فما في الدنيا مثله ، وإن كان صادقا فما في الدنيا مثله) ، وقال يزيد الأيلي (ثقة) ، وقال يعقوب بن شيبة (ثقة) .

كما تري كلامهم فيه توثيق قوي جدا للرجل ، فمن أين أتي إذن قولهم أنه متروك أو حتي كذاب ! أقول الرجل كان كثير الرواية جدا ، وكان يروي عن أي أحد ثقة كان أو ضعيفا أو متروكا أو مستورا أو مجهولا ، حتي كثر ذلك جدا وصار فيما يرويه كثير من الغرائب والمناكير والأحاديث المكذوبة والمتروكة ،

ومن أمثلة ذلك : قال أبو حاتم الرازي (حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين مناكير) ، لكن كما هو معروف من أسند فقد برئ ، فالرجل في نفسه ثقة أو صدوق علي الأقل ، ثم بعد ذلك انظر عمن روي عنهم .

وهناك سبب آخر لتضعيف بعضهم له وهو ظنهم تفرده ببعض الأحاديث ، وأذكر مثالا يبين خطأ ذلك حتي قال الإمام أحمد الرمادي (هذا مما ظُلم فيه الواقدي) ،

جاء في تهذيب التهذيب (9 / 363) : (قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول في حديث نبهان يعني مولى أم سلمة عنها في قوله ﷺ أفعمياوان أنتما هذا حديث يونس لم يروه غيره ، قال أبو حاتم عبد الله وكان الواقدي رواه عن معمر ثم تبسم أي ليس من حديث معمر ،

وقال زكريا بن يحيى الساجي محمد بن عمر الواقدي قاضي بغداد متهم حدثني أحمد بن محمد يعني بن محرز سمعت أحمد بن حنبل يقول لم يزل يدافع أمر الواقدي حتى روى عن معمر عن الزهري عن نبهان عن أم سلمة حديث أفعمياوان أنتما فجاء بشيء لا حيلة فيه والحديث حديث يونس لم يروه غيره ،

وقال أحمد بن منصور الرمادي قدم علينا علي بن المديني بغداد سنة سبع أو ثمان وثمانين قال الواقدي قاض علينا قال وكنت أطوف مع علي فقلت تريد أن تسمع من الواقدي فكان متروّيًا في ذلك ثم قلت له بعد فقال أردت أن أسمع منه فكتب إلى أحمد فذكر الواقدي فقال كيف تستحل أن تكتب عن رجل روى عن معمر حديث نبهان وهذا حديث يونس تفرد به ،

قال أحمد بن منصور فلما قدمت مصر حدثنا ابن أبي مريم أنبأنا نافع بن يزيد عن عقيل عن ابن شهاب فذكر حديث نبهان فلما فرغ منه ضحكت فقال لم تضحك فأخبرته بقصة علي وأحمد قال فقال بن أبي مريم إن شيوخنا المصريين لهم عناء بحديث الزهري) ،

فقال الرمادي وهذا الحديث مما ظُلم فيه الواقدي ، فهذا حديث ظنوا تفرد الواقدي به ثم إذا بهم يجدون روايا آخر تابعه عليه حتي قيل أن هذا كان ظلما للواقدي ،

وأذكر مثالا آخر ، جاء في تهذيب التهذيب (4 / 274) : (قال السهمي سألت الدارقطني عن سويد فقال تكلم فيه يحيى بن معين وقال حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد رفعه الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، قال ابن معين وهذا باطل عن أبي معاوية ،

قال الدارقطني فلم يزل يظن أن هذا كما قال يحيى حتى دخلت مصر في سنة سبع وخمسين فوجدت هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المنجنيقي وكان ثقة رواه عن أبي كريب عن أبي معاوية كما قال سويد سواء وتخلص سويد) ،

فهذا حديث رواه سويد وقالوا هذا الحديث باطل حتي وجدوا له متابعا من راوٍ آخر ثقة فإذا بهذا الباطل صار من أصح الصحيح ! وكم من راوٍ ظُلم بنفس هذه الحجة ، يظن البعض تفرده بحديث فينكره عليه بل وربما يتهمه ثم يجد له متابعا يثبت أنه ما روي إلا ما سمع فعلا !

وهذا حدث مع الواقدي وغيره من الرواة في عدد ليس بالقليل من الأحاديث ، فحنانيك حين تريد أن تقول تفرد فلان بالحديث العلاني ، فتلك كلمة تعني أنه ما فاتك شئ من طرق الأحاديث حتي تستطيع أن تجزم أن الراوي فعلا تفرد بالحديث .

محمد بن حميد التميمي الذي أكثر الإمام الطبري من الرواية عنه :

قالوا عنه متروك ، لكن الرجل علي الصحيح ثقة في الحديث ، فمن أين أتي إذن اتهامه أنه متروك ؟

قال أبو يعلي الخليلي : (كان حافظا عالما بهذا الشأن ، رضيه أحمد بن حنبل ويحيي بن معين) ، وقال أحمد بن حنيل (لا يزال بالريِّ علم ما دام محمد بن حميد حيا ، وقال حديثه عن ابن المبارك وجرير صحيح) ، وقال جعفر الطيالسي (ثقة) ، وقال ابن معين (ثقة) .

فكما تري الرجل موصوف بالثقة والحفظ ، إذن لم قيل عنه متروك ؟ أقول نفس السبب الذي لأجله تركوا الواقدي وهو كثرة الرواية عن المتروكين والمجهولين حتي كثرت في حديثه الغرائب والمناكير حتي يظن من يسمعها أنها منه هو .

قال ابن معين (ابن حميد ثقة ، وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس من قبله إنما من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم) ، وهكذا فالرجل ثقة حافظ ، أو علي الأقل صدوق حسن الحديث ، والغرائب في حديثه هي ممن يروي عنهم لا منه هو .

أبو حنيفة النعمان مؤسس المذهب الحنفي :

قالوا عنه ضعيف ، لكن علي الصحيح الرجل صدوق حسن الحديث علي الأقل ، إذن من أين أتي تضعيفهم له ؟

أقول الرجل فعلا مختلف فيه اختلاف حقيقي ، قال شعبة بن الحجاج (حسن الفهم جيد الحفظ) ، وقال صالح جزرة (ثقة) ، وقال ابن المديني (ثقة لا بأس به) ، وقال ابن معين (ثقة لا بأس به) .

لكن علي الوجه الآخر قال ابن عدي (لم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثا) ، وقال ابن حبان (حدث ب 130 حديثا أخطأ منها في 120 حديثا إما أن يكون قلب إسناده أو غيّر متنه) ، وقال ابن شاهين (في حديثه اضطراب) ،

وقال أبو نعيم (كثير الخطأ والأوهام) ، وقال أحمد بن حنبل (حديثه ضعيف) ، وقال البخاري (سكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه) ، وقال الدارقطني (ضعيف) ، وقال النضر بن شميل (متروك الحديث) ، وقال الفلاس (واهي الحديث) ، وقال ابن سعد (ضعيف الحديث) ، وقال المخرمي (مسكين في الحديث) .

فالرجل مختلف فيه فهو علي الأقل من قبيل من يحسن حديثهم لذاته ما لم يثبت خطؤه في حديث بعينه ، لكن دعنا نري من أين أتي هذا الترك والنقد الشديد .

قال العقيلي عنه (مرجئ) ، وقال ابن حبان (كان داعية إلي الإرجاء) ، وقال أبو نعيم (قال بخلق القرآن ، واستتيب من قوله الردئ غير مرة) ، وقال البخاري (كان مرجئا) ، وقال حماد بن سلمة (كان شيطانا استقبل آثار رسول الله يردها برأيه) ، وقال سفيان الثوري (استييب من الكفر مرتين) ،

وقال شريك النخعي (لأن يكون في كل ربع من رباع الكوفة خمار يبيع الخمر خير من أن يكون فيها من يقول بقول أبي حنيفة) ، وقال ابن يزيد المقرئ (كان مرجئيا) ، وقال الإمام مالك عنه (الداء العضال) ، وقيل كذلك مدح الإمام الشافعي له لم يصح عنه ، وكثير من التابعين والأئمة غيرهم تكلموا في كونه مرجئا وقائلا بخلق القرآن وما شابه .

لكن ما يخصنا ليست المسألة العقدية أو المذهبية للرجل أيا كانت ، لكن كما هو معروف في هذا العهد كان الأئمة يتقون حديث من يرونهم من أهل البدعة وخاصة من كان يدعو الناس لها ، فمن هنا أتي قولهم بترك حديثه ، لكن الرجل في الأصل صدوق حسن الحديث قد يخطئ كغيره من الرواة .

علي بن عاصم بن صهيب التميمي :

قالوا عنه متروك ، لكن هل هذا هو الصحيح ؟ أقول لا بل الرجل في أقل الأحوال صدوق حسن الحديث إن لم يكن ثقة أخطأ في بضعة أحاديث فقط .

قال العجلي (كان ثقة معروفا بالحديث ، والناس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدعها فلم يفعل) ، وقال أبو عبد الله الحاكم (صدوق) ، وقال أحمد بن حنبل (هو والله عندي ثقة وأنا أحدث عنه) ، وصحح له الحاكم في المستدرك ، وروي له ابن خزيمة في صحيحه ،

لكن قال ابن حبان (كان ممن يخطئ ويقيم علي خطئه ، فإذا بُيّن له لم يرجع) ، وقال الدارقطني (كان يغلط ويثبت علي غلطه) ، وقال زكريا الساجي (عتبوا عليه في حديث محمد بن سوقة عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي من عزي مصابا) ، وقال صالح جزرة (يغلط في أحاديث يرفعها وسائر حديثه صحيح مستقيم) .

فكل الأمر أن الرجل ثقة في الأصل ، إلا أنه أخطأ في بعض الأسانيد فبينوا له فظل علي رأيه أنه رواها علي الصواب ، فإذا استثنينا هذه الأحاديث فسائر حديثه صحيح لا خلاف في ذلك .

أما هذه الأحاديث التي يقال أنها أخطأ فيها فإن توبع عليها فهي علي الصحيح إذن ، وهذا ما أراه حدث فعلا ، فقد توبع علي هذه الأحاديث التي قيل أنه أخطأ فيها ، لكن دعنا ننهي الأمر أن نقول أن الرجل ليس متروكا إطلاقا كما أشاعوا عنه وإنما هو ثقة ربما أخطأ في بضعة أسانيد فقط .

الربيع بن حبيب العبسي راوي مسند الربيع :

أكثر الناس من غير الشيعة لا يقبلون مسند الربيع ولا يروون أي حديث منه ، وذلك لتركهم الربيع بن حبيب وبالتالي ترك كل ما رواه ، إلا أن ذلك ليس بصحيح إطلاقا ، والربيع ثقة ، ويتم التعامل مع مسند الربيع من حيث الأسانيد كأي مسند آخر .

من أقوال الأئمة في الربيع بن حبيب : قال أبو أحمد الحاكم (حديث الربيع عن نوفل منكر ، ولكن الحمل فيه عندي علي نوفل لا علي الربيع ، والربيع ثقة) ، وقال يحي بن معين (ثقة) ، وقال يعقوب بن شيبة (ثقة) .

إلا أن أبو حاتم وابن حبان وابن حنبل والبخاري قالوا (منكر الحديث) وهذه هنا لا تعني التضعيف إن قيلت في الرواة الثقات وإنما تعني أنهم ينفردون ببعض الأحاديث ، وذلك مبسوط في كتب علوم الحديث ، وكذلك سيكون تفصيل هذه المسألة في كتابي (الكامل في اختصار علوم الحديث) لعل الله ييسر لي إنهاءه عن قريب ،

حتي إن سلمنا أنها تعني التضعيف فليس من شرط الثقة أو الصدوق ألا يخطئ أبدا ، وكم من ثقة أو صدوق أخطأ في بضعة أحاديث وما أخرجه ذلك عن درجة الثقة أو الصدق ،

وما يهمنا هنا هو أن مسند الربيع كتاب مسند كأي كتاب آخر ، يتم التعامل معه ومع أسانيده من حيث التصحيح والتضعيف كأي كتاب مسند آخر .

مسند/ نسخة نبيط بن شريط الأشجعي :

أولا نبيط بن شريط نفسه هو صحابي لا خلاف في ذلك ، إنما الكلام عن نسخة نبيط التي يرويها أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط عن أبيه عن جده عن نبيط بن شريط .

قالوا هي نسخة مكذوبة كليا ، وما ذلك إلا لوجود أحاديث منكرة فيها ، قال الذهبي (نسخته فيها بلايا ، لا يحل الاحتجاج به فإنه كذاب) ، وتبعه ابن حجر والشوكاني .

أقول هذا ليس بصحيح إطلاقا ، وهو ضعيف فقط ، فبدايةً النسخة فيها قريب من 55 حديثا ، منها 50 حديثا رواها غيره أيضا وتوبع عليها وأكثرها أحاديث صحيحة .

أما الباقي فبضعة أحاديث أنكرت عليه ، وهذه تُترك من حديثه ، وكم من راو صدوق حسن الحديث أنكرت عليه بضعة أحاديث أخطأ فيها وما نزل بهم ذلك إلي الضعف فضلا عن النزول الي درجة الكذب !

والمراد أنها نسخة كأي نسخة أخري ، يتم التعامل مع أحاديثها كأي نسخة أخري دون الإطلاق المبدأي أنها كلها مكذوبة .

أحاديث متروكة وهي مقبولة :

قد تجد أحاديث محكوما عليها في هذا الكتاب أنها مقبولة أيا كانت درجتها من التصحيح ، لكن تجد مشهورا عنها أنها متروكة ، فأقول هذا لثلاثة أسباب .

الأول : أنه كما سبق حين عرضت بعض الرواة الذين اشتهر عنهم أنهم متروكون أو حتي كذابون واتضح أنهم ثقات أو صدوقون ، فهذا بالطبع يجعل أحاديثهم مقبولة إما لذاتها وإما متابعة ، وهذا ما لم يحدث عند من كان يرمي أحاديثهم كأنها كذب محض .

الثاني : عدم النظر أو الاستقصاء للمتابعات للمعني ، فكثيرا ما تجد أحاديث فيها ضعيف خفيف كانقطاع أو سوء حفظ أو أو ، وتصلح للمتابعة ، ويكون هناك أحاديث أخري كثيرة تشهد لمعناها ، وبالتالي ترتقي إلي الحسن لغيره ولا تظل في مرتبة الضعيف ،

لكن مع ذلك تجد كثيرا من المشتغلين في الحديث يحكمون عليها قائلين في إسناده ضعف لضعف الراوي فلان ! أَوَهذه كل وظيفتك أن تقول فلان ضعيف وانتهي !

الثالث : عدم الاستقصاء التام للمتابعات للإسناد ، بل وكثيرا ما تجد بعضهم في القرون المتأخرة يحكمون علي أحاديث أنها مكذوبة لمجرد أن رأي بعض طرق الحديث يرويها الكذبة ! ولو استقصي لوجد أسانيد أخري مقبولة تُدخل الحديث في إحدي مراتب القبول .

___ من أمثلة ذلك : حديث (إذا كنت في الصلاة ودعاك أبواك فأجب أمك) (حسن لغيره) ، وسبق الكلام عنه وعن أسانيده قبل قليل عند الكلام عن زوائد مسند الديلمي .

___ مثال آخر : روي الحاكم في المستدرك (3 / 139) عن ابن مسعود عن النبي قال : النظر إلي وجه علي بن أبي طالب عبادة . (صحيح لغيره)

قالوا حديث متروك أو مكذوب ، أقول بل هو صحيح ، لكن قبل عرض شئ عن طرقه أقول أن الشوكاني في كتابه الفوائد المجموعة بعد أن عرض طرق الحديث وعلي الرغم من شدته في الحكم علي الرواة لم يستطع إلا أن يقول أن الحديث لا يقل عن مرتبة الحسن ،

وكذلك صححه الإمام الحاكم في المستدرك ، واستشهد به الإمام ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة ، واستشهد به الإمام أبو نعيم في فضائل الخلفاء ،

أما معناه فكل المراد أن تأمل كيف أنه آمن وهو طفل ثم كان ما كان حتي مات ليعتبر به معتبر .

أما عن طرقه فكثيرة ، يرويها عدد كبير من الرواة وأكثرهم ضعفهم خفيف يجبر بعضهم بعضا ، لكن بعض رواته أيضا مقبولون بذاتهم حديثهم حسن لذاته ،

روي من حديث ابن مسعود وفيه يحي بن عيسي التميمي صدوق حسن الحديث وروي له مسلم في صحيحه
وروي من حديث مسعود أيضا وفيه المسور بن زهير الضبي لا بأس به

وروي من حديث ابن مسعود أيضا وفيه محمد بن هارون الأزدي لا بأس به
وروي من حديث ابن مسعود أيضا وفيه أحمد بن الحجاج الأسدي لا بأس به
وروي من حديث ابن مسعود أيضا وفيه عاصم بن عمر البجلي لا بأس به
فرواياته عن ابن مسعود وحده تكفي لأن يكون الحديث صحيحا

وروي من حديث عمران بن حصين وفيه عبد الله بن عبد ربه العجلي لا بأس به
وروي من حديث عمران أيضا وفيه عمران بن خالد الخزاعي ضعيف
وروي من حديث عمران أيضا وفيه العباس بن بكار الضبي لا بأس به وضعفه بعضهم
وروي من حديث عمران أيضا وفيه ابن يونس الكديمي لا بأس به وضعفه بعضهم
فحديث عمران بن حصين وحده أيضا يصلح أن يكون حسنا

فكيف إذا انضم حديث عمران مع حديث ابن مسعود فهؤلاء 10 رواة ، منهم رواة صدوقون حديثهم مقبول بذاته وآخرون ضعفهم خفيف ينجبر بكل تلك المتابعات .

وروي من حديث أبي بكر الصديق وفيه الحسين بن غفير الأزدي ضعيف
وروي من حديث أبي بكر أيضا وفيه علي بن سعيد البغدادي لا بأس به وضعفه بعضهم
وروي من حديث عائشة وفيه عباد بن صهيب الكليبي ثقة ضعفه بعضهم لتشيعه فقط

وروي من حديث عائشة أيضا وفيه أحمد بن عيسي الوشاء لا بأس به
وروي من حديث عائشة أيضا وفيه محمد بن أحمد البغدادي ضعيف

وروي من حديث أبي هريرة وفيه محمد بن إسماعيل الرازي ضعيف

روي من حديث أنس بن مالك وفيه مطر بن ميمونلا بأس به وضعفه بعضهم

وروي من حديث أبي ذر وفيه محمد بن عبد الله الشيباني ضعيف

وروي من حديث ثوبان وفيه يحيي بن سلمة الحضرمي لا بأس به وضعفه بعضهم لتشيعه

وروي من حديث جابر بن عبد الله وفيه سليمان الخواص ضعيف

فهذا مجموع 20 راويا يروي هذا الحديث عن النبي ، بل وليسوا جميعا ضعفاء ، بل فيهم من هو حسن الحديث بذاته ، وآخرون مختلف فيهم بين موثق ومضعف ، بل ومن ضعفهم أصلا ضعفهم لروايتهم هذا الحديث ! ، وباقي رواته ضعفاء ضعفهم خفيف محتمل ينجبر بالمتابعة .

فحديث يرويه مثل هذا الجمع يثبت قطعا أن له أصلا عن النبي ، وهو ما جزم به كل من اطلع علي رواته ، حتي من كان منهم متشددا جدا مع الرواة لم يستطع إلا أن يقول أن الحديث في مرتبة الحسن ، وإن كان علي الأدق أن بعض رواياته ترقي للصحيح .

__ مثال ثالث : حديث (أنا مدينة العلم وعليٌ بابها) وهو حديث صححه الإمام الطبري والحاكم وابن حجر والعلائي والسيوطي والزركشي والسخاوي وغيرهم ، وقدر أفردته وطرقه في جزء منفرد .
